

REGIME DES PENSIONS CIVILES

Posted on 2022 , 25 أبريل

الرأي حول مشروع القانون رقم 14-71، بتغيير وتتميم القانون رقم 011-71، الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)، المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، وحول مشروع القانون رقم 14-72، بتغيير وتتميم القانون رقم 012-71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

ملخص

أحال رئيس الحكومة بتاريخ فاتح غشت 2014 على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل الدراسة وإبداء الرأي حول مشروع القانونين التاليين: - مشروع القانون رقم 14-71 بتغيير وتتميم القانون رقم 011-71، الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛ - ومشروع القانون رقم 14-72، بتغيير وتتميم القانون رقم 012-71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية. تتلخص المصادقة بالغلبية على هذا الرأي أي خال أشغال الدورة السنوية لتتأنيث للجمعية العامة للمجلس المنعقدة وقد تم صاات ويوم دراسي شارك فيه ما عاب إعداد هذا الرأي تنظيم ثاات جلسات إن بتاريخ 30 أكتوبر 2014. وقد تطل يربو على 20 فاعا ينتمون إلى هيئات ومؤسسات حكومية وغير حكومية. شرف على تدبيره الصندوق المعاشات المدنية الذي تنصب أحكام مشروع القانون على إصاح مقياسي لنظام تمديد المغربي للتقاعد، وتهدف إلى: عاني منه نظام المعاشات المدنية إلى 2020 عوض 2014؛ جال العجز الأول الذي تخفيض مبلغ التزامات النظام المظام المرتبطة بعجزه الضمني بمعدل 69 في المائة، أي بما مجموعه 478 مليار درهم؛ العودة إلى توازن النظام في أفق 52 سنة تقريبا وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تدعو إلى 70 درهم؛

رفع سن التقاعد إلى 62 سنة ابتداء من 01 يوليوز 2015، وتم ديد به بصورة تدريجية إلى ستة أشهر كل سنة اعتبارا من 2016 ليصل إلى 65 سنة بحلول سنة 2021، مع إمكانية الاستفادة قبل بلوغ سن التقاعد (التقاعد بدون تطبيق عمليات القطاع من الراتب خراط في نظام من التقاعد الكامل بعد 41 سنة من السن المحتفظ به؛ سن في سن الرف مع من مساهمة الدولة والمنخرطين، بمعدل نقطتي سنة 70 إضافية من لكل منهما في سنة 2015، ونقطتي 2016، لتنتقل المساهمة من 20% إلى 28% مناصفة بين الدولة والمنخرطين في التقاعد؛ نظام

لتطبيق التدريجي، على مدى أربع سنوات، للراتب المتوسط خال الثماني سنوات. وفضا عن تأكيده على أهميية الحوار الاجتماعي بين النقابات والحكومة، باعتباره ضمانة النجاح للإصاح والنخراط فيه، يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة إدراج هذا الإصاح في إطار بناء قطب عمومي، وفي سياق إصاح شمولي

لجميع أنظمة التقاعد. ومن ثمّ ، فإنّ المجلس يوصي بإعداد واعتماد قانون-إطار داخل أجل محدد، قبل شهر يونيو 2015، يقوم، بالإضافة إلى إدماج التأطير المتعلق بمجموع هذه الآليات الخاصّة بالحكمة، بتحديد جدول زمني دقيق وملزم لجميع الأطراف، يفصّل مخطّط تنفيذ المراحل الكبرى لإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد في المغرب؛ إضافة إلى إرساء آليات للحكمة والقيادة من شأنها مواكبة عملية إعداد وتنفيذ الإصلاح الشمولي، مع الاستفادة من تجربة سن الوطنيّة والتقنيّة. اللجنتي وبخصوص إلزامية الزيادة في مدّة مساهمة المنخرطين في نظام المعاشات المدنيّة، يوصي المجلس برفع سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة، بمعدل 6 أشهر كلّ سنة خلال السنوات القادمة. كما ينبغي أن تفتح هذه المقاربة الباب في وجّه أولئك الذين يرغبون في استباق هذا التدرّج، مباشرة مع دخول الإصلاح حيز التنفيذ، إمكانية الإحالة على التقاعد في سن 65 سنة، مع مواكبة هذا الإجراء بإحداث درجة إضافية داخل شبكة الوظيفة العموميّة تسمح للمنخرطين بتحسين قاعدة احتساب معاشاتهم. وفي هذا الإطار، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تقييم نتائج التدابير المتخذة، بعد سنتين من تطبيقها، والوقوف على أثرها على ديمومة النظام. وبشأن المقترح المتعلق بالرفع من نسبة المساهمة من 20 في المائة إلى 28 في المائة، يذهب المجلس في اتجاه المساهمة الجمالية لنسبة 28 في المائة، بالنسبة لأجور الأدنى من السقف، بمعدل الثلث للمنخرط، اقتسام سن للدولة-المشغلة، وذلك تطبيقاً لمبدأ اقتسام الجهود، وتماشياً مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا والثلاثي الشأن. ويتعيّن، في نظر المجلس، أن تتم مصاحبة تنفيذ الإصلاح الذي تقترحه الحكومة بتنفيذ مرحلة أولى تتجلى في ويقتراح المجلس (CNSS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (RCAR) إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد تحسين مستوى المعاشات الموزعة، بمراجعة قاعدة احتساب وعاء تصفية المعاشات على أساس متوسط أفضل عشر سنوات، عوض متوسط مجموع سنوات العمل، وبإدخال سقف جديد بتدابير يستفيد منها أساساً أصحاب الأجور المتوسطة والمنخفضة. وعلى غرار الأنظمة العموميّة، ينبغي تمكين منخرطي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من إمكانية تأخير إحالتهم على التقاعد إلى 65 سنة. وفي الأخير، يدعو المجلس إلى إرساء مبادئ الحكامة التشاركية ومبادئ الشفافية القائمة على توضيح صالحيات التدبير والحكمة، مع ضمان التمثيليّة الفعلية لمختلف الأطراف المعنية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالدولة وبالمشغلّين والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية.

[الرجوع إلى الرأي](#)